

مؤتمر بروكسل الثامن "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"

بيان لغرفة دعم المجتمع المدني أمام المؤتمر الوزاري

27 مايو 2024

السيدات والسادة الكرام

الأصدقاء والصديقات الأعزاء.

في كل عام السوريون/ات على أمل بأن لديهم في الساحة الدولية شركاء وأصدقاء يدعمون عملية سياسية حقيقية تكفل الأمن والسلام وطي عقد من الحرب والتشتت والانقسامات التي أثقلت كاهل السوريين/ات للسعي نحو سوريا معافاة وأمنة لها وكل المنطقة من حولها.

إنّ تجمد العملية السياسية واستعصاء عمل اللجنة الدستورية وتوسع مساحة الصراع الدولية داخل سوريا لا يعني أننا نحمل القضية السورية على مسببات إقليمية ودولية فقط وإنما أيضا ستبقى الأولوية للسوريين/ات هي تحمل المسؤولية في هذا وذلك بتقديم وحدة المصلحة المجتمعية على حالة التشتت، ونحن نؤمن بقدرتكم على دعم وتعزيز نهج من هذا النوع.

نحن كأحد فرق غرفة دعم المجتمع المدني ضمن رؤيتنا نجد أن ما شملته اغلب القرارات الأممية المتعلقة بالقضية السورية وعلى رأسها القرار 2254 الذي يتعامل مع جذور وعمق في القضية السورية ونعتقد:

1- أنّ إرساء قواعد بيئة آمنة هادئة ومحايدة تضمن معالجة مختلف المشكلات عبر الحوار الوطني الفعال وتأكيد الملكية السورية للعملية السياسية والدستورية وبناء الثقة عبر خطوات ملموسة متبادلة التي يمكن أن تقدمها أطراف النزاع هي أجزاء متعددة من هذه البيئة وليس عبر أدوات العنف، وستكون واقعية وملموسة أن حظيت بدعم دولي يحترم المبادئ العامة للقرار 2254.

2- هذه البيئة ليست قرارا وشرطا تعجزيا يجب تحقيقه قبل اية استجابة إنما يجب النظر إلى هذه البيئة على أنها مسار محلي ودولي، وعليه إن نهجا دوليا جديدا يبدو مطلوبا وذلك عبر العمل المشترك الذي يمنع امتداد النزاع، فالحدود الوطنية ما عادت كافية لإبقاء المشكلات حصريا داخلها ومن هنا ندرك مدى حاجتنا إلى دعم وتعزيز الحوار الوطني السوري للاستجابة لمجمل الفجوات المتشكلة نتيجة مجموعة خيارات ومعالجات ملفات جديدة وملفات عالقة ومن ضمنها (الهجرة وملف اللاجئين والعودة، الاعتقال خارج القانون والاختفاء القسري)

3- أنّ هذا المنهج في السياسة الدولية يجب أن يتشكّل كمظلة حماية، وأداة تقويم لمراحل تحويل النزاعات، وتطوّر مفهوم المناطق الآمنة، وخفض التصعيد إلى وقف شامل لاستهداف المدنيين

والأعيان المدنية وتوفير بيئات دعم التماسك المجتمعي وكشف الحقائق حول الانتهاكات وتحقيق مصالحت مجتمعية عادلة، وهي جميعها مرتكزات لا غنى عنها لانطلاق عملية سلام مستدام.

نحن نؤمن بأنه:

- 1- لا يمكننا تجزئة عناصر ومفهوم الرابطة الثلاثية عن بعضها البعض، ونجد أن أي منهجية من منهجيات الاستجابة بالمحصلة يجب أن تكون حقيقية مدعومة بنهج تنموي يعتمد أولويات المجتمعات المحلية ويصب بالمحصلة في تقليص العنف وانحسار اقتصادياته وتعزيز الشراكة المجتمعية للبدء بمسيرة سلم مجتمعي على أسس العدالة والإنصاف.
- 2- حتى التوازن العالي بين عناصر الرابطة الثلاثية لن يكون ذات مردود مستدام ما لم تحكمها بيئة آمنة هادئة ومحايدة وبنفس السوية أي تطور للتوازنات ضمن الاستجابتين الإنسانية والتنموية مع عملية بناء السلام هي جزء من تدعيم تلك البيئة، إذ نجد أنه لم تخلق أي استجابة في غياب البيئة الآمنة والمحايدة اية عتبة جيدة لواقع السوريين/ات في مختلف القطاعات كما هو الحال في التعليم والصحة والأمن المائي والغذائي أو حتى التماسك المجتمعي وهذا يستدعي التدقيق الحيادي في منهجيات الاستجابة كما هي الآن بالسير نحو نهج الصمود والإنعاش المبكر الذي يحتاج إلى مقارنة من هذا النوع.
- 3- يكون النهج التكاملي للرابطة الثلاثية فعالاً حين يبني توازناً داخلياً بين عناصره الثلاثة في ظل البيئة الآمنة والمحايدة والتي تضمن حاجات ومصالح المجتمعات المحلية بكل شفافية، وهذا مساحة مبنية على توزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف ويسمح لقواعد اللامركزية أن تبدأ بالتقدم والانخراط بفعالية في كامل عملية الاستجابة.
- 4- نحن نعتقد أنه مع توفر البيئة الآمنة، الهادئة والمحايدة تتوفر عتبات بناء الثقة للعودة بكرامة وبمعايير الحماية الكافية فالهجرة وملف اللاجئين/ات والنزوح والعودة الكريمة والأمن والطوعية يستوجب اسقاطه على مواجهة الأوضاع والظروف القاسية على مستويات عدة منها البنى التحتية والخدمات وفقدان دورات الإنتاج المحلي الفاعلة، وعدم توفر هذه الظروف تشكل بيئة طاردة للسوريين/ات نحو أفواج جديدة من الهجرة.

لذلك وعليه:

- 1- إن قطاعات العمل التي تركز على القضايا الحقوقية وصناعة السلام لا تقل أهمية عن قطاعات العمل في الاستجابة الإنسانية والتنموية وتعيدنا إلى الرابطة الثلاثية وتعميق الشراكات البينية بين اختصاصات الملف الإنساني والتنموي وقطاع بناء السلام، فالكيانات المدنية تدرك مساحة عملها

ودورها في إيصال أوسع طيف من مصالح السكان دون إقصاء وتهميش، وإنها ليست منافسا على جهة الفعل السياسي بل منطلقها هو الشراكة المجتمعية الموسعة ومنح السكان المزيد من الخيارات لتحسين شروط العيش الكريم والأمن وممارسة الحريات (أفرادا وجماعات) ومأسسة الحكم والديمقراطية.

2- ان قوننة العمل التطوعي المدني بعد كل هذا الدور الريادي للناشطات والنشطاء يجب أن يتكرس على المستويين الدستوري والقانوني بأطر حديثة تفتح المجال العام وتضبط قواعد العمل دون اية مصادرة لحرية التشكيل والوصول والتنفيذ.

أيها السادة والسيدات إن بروكسل الثامن هو نافذة متجددة، وفرصة لتأكيد عدد من قواعد العمل الدولي لاستنهاض حلول عميقة لا ترتبن لمنهج إدارة الأزمة، بل هي منخرطة بفهم ومعالجة جذور الأزمة، في رؤيتنا نعتقد أن تركيب البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة على ثلاثة مرتكزات، وهي الرابطة الثلاثية، وتدعيم القطاع المدني، والشراكة العميقة بينه والمجتمعات المحلية والدولية بتقوية أسس الحوار الوطني هي توليفة تُقَدِّم عدداً مهماً من الحلول على صعيد الاستجابة المستدامة، وتمنح العمل المدني أدوات استشعار حول تطبيقات حريضة على مبدأ لا ضرر ولا ضرار، وتخلق مزيداً من مجالات استنهاض القوى المحلية التي عطلها الصراع.

لكم/ن الشكر على حسن الاصغاء.